



الناشر

مركز أون ريسيرش للبحوث العلمية والاستشارات

القاهرة - جمهورية مصر العربية

حقوق النشر والطبع محفوظة

On Research Center for Scientific

Research & Consultations

Cairo, Arab Republic of Egypt

Copyright © All rights reserved

Web: <https://onresearch.org/>

Email: info@onresearch.org

مايو ٢٠٢٦

(2)



مركز أون ريسيرش للبحوث العلمية والاستشارات

كراسات استراتيجية



كراسات استراتيجية
مركز أون ريسيرش للبحوث العلمية والاستشارات



عسكرة البحر الأحمر: التأثيرات الاستراتيجية
للتواجد العسكري الدولي على الأمن القومي
للدول المشاطئة

إعداد

فريق عمل المركز

تصميم فني - د - فاطمة مصطفى

تدقيق لغوي: أ- أحمد شعبان

(3)

عسكرة البحر الأحمر: التأثيرات الاستراتيجية للتواجد
العسكري الدولي على الأمن القومي للدول المشاطئة

فريق عمل المركز

الفهرس

رقم الصفحة	العنوان
٧	ملخص
٨	المقدمة
٨	المشكلة البحثية
٩	تساؤلات الدراسة
٩	المنهجية
١٠	المبحث الأول
	الأهمية الجيواستراتيجية للبحر الأحمر والدوافع الدولية للعسكرة
١٠	أولاً: التشريح الجغرافي والجيواستراتيجي للبحر الأحمر
١١	ثانياً: الممر الحرج للتجارة والطاقة (عصب الاقتصاد العالمي)
١٢	ثالثاً: الولايات المتحدة الأمريكية.. بين الهيمنة واحتواء الخصوم
١٣	رابعاً: الصين.. استراتيجية "طوق اللؤلؤ" وحماية مبادرة الحزام والطريق
١٣	خامساً: الدب الروسي.. البحث عن المياه الدافئة واستعادة النفوذ
١٤	سادساً: القوى الأوروبية (فرنسا، إيطاليا، ألمانيا).. الأمن الشامل والمصالح المركبة
١٥	

	المبحث الثاني
	خريطة التواجد العسكري وتعدد الفواعل في الإقليم
١٥	أولاً: الكثافة القاعدية والتزام الاستراتيجي في القرن الأفريقي (جيبوتي كنموذج)
١٧	ثانياً: الانخراط الإقليمي والقواعد المستحدثة (سباق النفوذ لدول الجوار الأوسع)
١٧	ثالثاً: الفواعل المسلحة من دون الدول وتحولات الحرب البحرية
١٨	رابعاً: التداعيات الاستراتيجية لتعدد الفواعل
١٩	المبحث الثالث
	التأثيرات الاستراتيجية لعسكرة البحر الأحمر على الأمن القومي للدول المشاطئة
١٩	أولاً: التداعيات الأمنية والعسكرية (المعضلة الأمنية، تصدير الصراعات، وسباق التسلح)
٢١	ثانياً: التداعيات السياسية والسيادية (تآكل السيادة، والاستقطاب، والتبعية)
٢٢	ثالثاً: التداعيات الاقتصادية والجيو-اقتصادية (ضرب مقدرات التنمية وأمن الموارد)
٢٣	المبحث الرابع
	استراتيجيات المواجهة وبناء القدرات الذاتية للدول المشاطئة
٢٤	أولاً: المؤسسة الإقليمية وتطوير هياكل الأمن الجماعي

٢٥	ثانياً: التحديث الاستراتيجي للقدرات البحرية "والتحول نحو عقيدة "الردع النشط"
٢٦	ثالثاً: الدبلوماسية التنموية والقوة الناعمة كأدوات للهندسة الأمنية
٢٧	رابعاً: استراتيجيات التحوط والتحالفات الأمنية المرنة
٢٨	الخاتمة
٢٨	التوصيات
٣٠	قائمة المراجع

السودان

اليمن

عسكرة البحر الأحمر: التأثيرات الاستراتيجية للتواجد
العسكري الدولي على الأمن القومي للدول المشاطئة

(6)

فريق عمل المركز

ملخص

يشهد البحر الأحمر والقرن الأفريقي تحولات جيواستراتيجية متسارعة، تحول معها من مجرد ممر مائي حيوي للتجارة العالمية وإمدادات الطاقة إلى مسرح للتنافس العسكري والنفوذ الاستراتيجي بين القوى الدولية والإقليمية. تتناول هذه الدراسة ظاهرة "عسكرة البحر الأحمر"، راصدةً خريطة القواعد والتواجد العسكري المكثف لدول مثل الولايات المتحدة، الصين، فرنسا، وروسيا، بالإضافة إلى الانخراط الإقليمي والقوى الفاعلة من دون الدول (مثل جماعة الحوثيين). تهدف الدراسة إلى تحليل التأثيرات الاستراتيجية لهذا التواجد على الأمن القومي للدول المشاطئة (العربية والأفريقية)، مع التركيز على التداعيات السياسية، الأمنية، والاقتصادية. وتخلص الدراسة إلى أن هذه العسكرة، وإن كانت تُبرر بحماية حرية الملاحة، إلا أنها تخلق "معضلة أمنية" تهدد استقرار الدول المشاطئة، وتجعل المنطقة عرضة لحروب الوكالة. وتوصي الدراسة بضرورة تفعيل آليات العمل الموحد، مثل مجلس الدول العربية والأفريقية المشاطئة للبحر الأحمر وخليج عدن، لبلورة استراتيجية أمنية ذاتية تقلل من الاعتماد على القوى الخارجية.

كلمات مفتاحية: عسكرة البحر الأحمر – الأمن القومي - الدول المشاطئة – التحولات الجيوسياسية.

Abstract

The Red Sea and the Horn of Africa are undergoing rapid geostrategic transformations, shifting from a vital maritime corridor for global trade and energy supplies into a theater of military competition and strategic influence among global and regional powers. This study examines the phenomenon of the "militarization of the Red Sea," mapping the dense military presence and bases of countries such as the United States, China, France, and Russia, in addition to regional involvement and non-state actors (e.g., the Houthi group). The study aims to analyze the strategic impacts of this presence on the national security of the littoral states (Arab and African), focusing on political, security, and economic repercussions. The research concludes that this militarization, while often justified by the protection of freedom of navigation, creates a "security dilemma" that threatens the stability of littoral states and

exposes the region to proxy wars. The study recommends activating unified institutional mechanisms, such as the Council of Arab and African States Bordering the Red Sea and Gulf of Aden, to formulate an indigenous security strategy that mitigates reliance on external powers.

Keywords: Militarization of the Red Sea – National Security – Littoral States – Geopolitical Transformations.

المقدمة

يُعد البحر الأحمر أحد أهم الشرايين المائية الاستراتيجية في العالم، إذ يربط بين المحيط الهندي والبحر الأبيض المتوسط عبر مضيق باب المندب وقناة السويس. تمر عبره نسبة تتجاوز 12% من حجم التجارة العالمية السنوية، وحوالي 10% من إمدادات النفط والغاز المسال. تاريخياً، كان يُنظر إلى البحر الأحمر باعتباره بحيرة عربية أو ممراً آمناً تحكمه قواعد التجارة الحرة، إلا أن العقدين الأخيرين شهدا تحولاً جذرياً في الطبيعة الجيوسياسية لهذا الممر.

بدأت ملامح هذا التحول مع تصاعد ظاهرة القرصنة قبالة السواحل الصومالية (2008-2012)، والتي اتخذتها القوى الكبرى ذريعة لتكثيف تواجدها البحري. ومع تراجع خطر القرصنة، لم تنسحب هذه القوات، بل تحولت إلى قواعد عسكرية دائمة، تركزت بشكل لافت في جيبوتي والقرن الأفريقي. تعقد المشهد لاحقاً مع تصاعد الصراعات الإقليمية، لا سيما الحرب في اليمن، وتوظيف الفواعل المسلحة (مثل جماعة الحوثيين) للمضايقة البحرية كأوراق ضغط استراتيجي، مما استدعى تشكيل تحالفات عسكرية دولية جديدة (مثل عملية حارس الازدهار). هذا التكالب الدولي خلق بيئة شديدة التعقيد، تضع الأمن القومي للدول المشاطئة (مصر، السعودية، السودان، اليمن، الأردن، إريتريا، جيبوتي، الصومال) أمام تحديات وجودية غير مسبوقة.

المشكلة البحثية

تتبلور المشكلة البحثية في التناقض بين الأهمية الحيوية للبحر الأحمر بالنسبة لاقتصادات واستقرار الدول المشاطئة، وبين تحوله إلى مسرح للتنافس الدولي والإقليمي المعسكر. يفرض هذا التواجد العسكري

الكثيف واقعاً جديداً يتقاطع، وغالباً ما يتعارض، مع محددات الأمن القومي للدول المطلة عليه. ومن هنا تتمحور المشكلة البحثية في الإجابة على التساؤل الرئيسي التالي: "ما هي التأثيرات الاستراتيجية (الأمنية، السياسية، والاقتصادية) لظاهرة عسكرة البحر الأحمر على الأمن القومي للدول العربية والأفريقية المشاطئة، وكيف يمكن لهذه الدول صياغة استراتيجيات مواجهة فعالة؟"

تساؤلات الدراسة

تتفرع من المشكلة البحثية التساؤلات الفرعية التالية:

1. ما هي الدوافع الجيواستراتيجية التي تدفع القوى الدولية والإقليمية لتكثيف تواجدها العسكري في البحر الأحمر؟
2. ما هي الخريطة الحالية للقواعد والتحالفات العسكرية في المنطقة (القرن الأفريقي وباب المندب)؟
3. كيف تؤثر هذه العسكرة، مقرونة بتحركات الفواعل المسلحة من دون الدول (مثل الحوثيين)، على الاستقرار الإقليمي؟
4. ما هي التداعيات السياسية والاقتصادية المباشرة وغير المباشرة على دول مثل مصر والسعودية والسودان؟
5. ما هي الآليات والمسارات المتاحة أمام الدول المشاطئة لحماية أمنها القومي في ظل هذا التزاحم الدولي؟

المنهجية

تعتمد هذه الدراسة على المزاجية بين المنهج الوصفي التحليلي لرصد خريطة التواجد العسكري وتبع تطوراتها التاريخية والراهنة، واقترب الواقعية الجديدة (النيو-واقعية) في العلاقات الدولية، والذي يركز على توازن القوى، المعضلة الأمنية (Security Dilemma)، والتنافس الجيوسياسي. سيتم استخدام هذا الاقتراب لتفسير دوافع القوى الكبرى وكيفية تأثيرها على سيادة وأمن الدول الصغرى والمتوسطة المشاطئة للبحر الأحمر.

المبحث الأول

الأهمية الجيوستراتيجية للبحر الأحمر والدوافع الدولية للعسكرة

تستند النظريات الجيوبوليتيكية الكلاسيكية والحديثة، بدءاً من نظرية "القوة البحرية" لألفريد ثاير ماهان (Mahan, 1890)، وصولاً إلى نظريات نيكولاس سبيكمان حول "أراضي الحافة" (Spykman, 1944)، إلى حقيقة مفادها أن السيطرة على البحار والمحيطات ومضايقتها الحاكمة هي المفتاح الأساسي للهيمنة العالمية. في هذا السياق، لم يكن البحر الأحمر يوماً مجرد مسطح مائي يفصل بين الكتلتين القاريتين الأفريقية والآسيوية، بل شكل عبر التاريخ "نقطة ارتكاز" للتفاعلات الجيوستراتيجية. ومع دخول النظام الدولي مرحلة من التعددية القطبية والتنافس الهيكلي المحموم، تحول البحر الأحمر والقرن الأفريقي إلى ساحة استقطاب مفتوحة، تتلاقى وتتصادم فيها مصالح القوى العظمى والإقليمية (الزهراني، 2022).

يسعى هذا المبحث إلى تفكيك هذه الأهمية الجيوستراتيجية، وتحليل الدوافع المركبة التي حدت بالقوى الدولية لتبني سياسات "العسكرة" المباشرة في هذا الحيز الجغرافي الحرج.

أولاً: التشريح الجغرافي والجيوستراتيجي للبحر الأحمر

يتميز البحر الأحمر بخصائص طبوغرافية وجغرافية تجعله واحداً من أهم الممرات المائية المغلقة والمفتوحة في آن واحد. يمتد البحر الأحمر على مسافة تقارب 2250 كيلومتراً، وتطل عليه ثماني دول عربية وأفريقية. هذه الجغرافيا السياسية تجعله بحراً عربياً-أفريقياً خالصاً من حيث الانتماء الجغرافي، لكنه "عالمي" من حيث الوظيفة.

- معضلة "نقاط الاختناق" (Choke Points): تكمن القيمة الاستراتيجية القصوى للبحر الأحمر في بوابتيه الشمالية والجنوبية. في الشمال، تربع قناة السويس، الإنجاز الهندسي الذي اختصر المسافات بين الشرق والغرب. وفي الجنوب، يضيق البحر ليختنق عند مضيق باب المندب، الذي لا يتجاوز عرضه 30 كيلومتراً، تتوسطه جزيرة "بريم" التابعة لليمن، لتقسمه إلى قناتين ملاحيتين، مما يجعله عرضة للسيطرة أو الإغلاق التكتيكي بسهولة فائقة مقارنة بالمضايق المفتوحة (Cordesman, 2019).

- الجزر كقواعد ارتكاز متقدمة: لا تقتصر جغرافيا البحر الأحمر على شواطئه، بل يضم أرخبيلاً من الجزر ذات الأهمية العسكرية البالغة، مثل جزر حنيش، أرخبيل دهلك، تيران، وصنافير. هذه الجزر تمثل مواقع إنذار مبكر ومحطات مراقبة بحرية مثالية، وقد أدركت القوى الدولية والإقليمية أن التواجد بالقرب منها يوفر تفوقاً استراتيجياً في أي نزاع مسلح (عبد الفتاح، 2021).

ثانياً: الممر الحرج للتجارة والطاقة (عصب الاقتصاد العالمي)

لا يمكن فهم الاندفاع الدولي نحو عسكري البحر الأحمر بمعزل عن لغة الأرقام والمصالح الجيو-اقتصادية على النحو التالي:

- شريان التجارة العالمية: وفقاً لإحصاءات التجارة الدولية، يمر عبر البحر الأحمر وقناة السويس ما يتراوح بين 10% إلى 12% من إجمالي حركة التجارة العالمية، وما يقرب من 30% من حركة الحاويات العالمية. (World Bank, 2024) هذا يعني عبور مليارات الدولارات من السلع يومياً بين آسيا والأسواق الغربية.

- إمدادات الطاقة وأمن الخليج: يُعد البحر الأحمر طريقاً لا غنى عنه لصادرات الطاقة القادمة من الخليج العربي باتجاه أوروبا وأمريكا الشمالية. تعبر من خلاله ملايين البراميل من النفط يومياً، إضافة إلى نسبة متزايدة من الغاز الطبيعي المسال. وجود خطوط نقل النفط (مثل خط سوميد) يعزز من كون البحر الأحمر بديلاً استراتيجياً لمضيق هرمز في حال نشوب أزمات عسكرية (EIA, 2023).

- التكلفة الباهظة للبدائل: تتأكد الأهمية الاستراتيجية للبحر الأحمر عند حدوث أي طارئ يعيق الملاحة فيه. البديل الجغرافي هو طريق رأس الرجاء الصالح، وهو خيار يضيف ما بين 10 إلى 14 يوماً للرحلة، مما يرفع تكاليف الشحن بشكل مضاعف، ويؤدي إلى ارتفاع جنوني في أقساط التأمين ضد مخاطر الحرب، وهو ما يفسر اعتبار القوى الكبرى أن أمن هذا الممر يمثل "قضية أمن قومي". (Knights, 2024)

• الكابلات البحرية: إلى جانب التجارة، يمثل قاع البحر الأحمر مساراً لأكثر من 16 كابلاً من كابلات الألياف الضوئية تنقل الغالبية العظمى من حركة الإنترنت والبيانات بين أوروبا وآسيا وأفريقيا، مما جعل حمايتها دافعاً مستحدثاً للتواجد العسكري. (Stigant & Murray, 2022)

ثالثاً: الولايات المتحدة الأمريكية.. بين الهيمنة واحتواء الخصوم

تستند الاستراتيجية العسكرية الأمريكية في البحر الأحمر إلى عقيدة مفادها أن الحفاظ على النظام الدولي يتطلب السيطرة على الممرات الحاكمة. ويعكس التواجد الأمريكي، الموزع بين القيادة المركزية والقيادة في أفريقيا، جملة من الدوافع:

• ضمان حرية الملاحة وأمن الطاقة: الدافع التقليدي والأكثر رسوخاً هو حماية خطوط الاتصال البحري. تعتبر واشنطن أن أي جهة تحاول إغلاق باب المندب تمثل تحدياً مباشراً لسيادتها. وقد تجسد ذلك في تشكيل تحالفات مثل عملية "حارس الازدهار" لمواجهة التهديدات غير المتماثلة في المضيق. (Lefebvre, 2021)

• احتواء التمدد الصيني: مع انتقال الاستراتيجية الأمريكية نحو التركيز على منطقة الاندو-باسيفيك، برز البحر الأحمر كم منطقة تماس حرجة. تنظر واشنطن بعين الريبة للقاعدة الصينية في جيبوتي التي لا تبعد سوى أميال عن "معسكر ليمونيه" الأمريكي، وتهدف واشنطن لمنع الصين من تحويل نفوذها الاقتصادي إلى نفوذ عسكري يهدد المناورة الأمريكية. (Sun, 2020)

• مراقبة التحركات الإيرانية وتطويق وكلائها: يمثل البحر الأحمر مسرحاً غير مباشر للصراع الأمريكي-الإيراني. فالتواجد العسكري الأمريكي يهدف إلى قطع خطوط الإمداد للحوثيين وتوفير مظلة حماية مبكرة لحلفاء واشنطن، وإرسال رسائل ردع لطهران (الزهراني، 2022).

• مكافحة الإرهاب والقرصنة: تحتفظ واشنطن بقوات المهام الخاصة والطائرات المسيّرة في جيبوتي لتوجيه ضربات استباقية لمعاقل التنظيمات الإرهابية في الصومال واليمن، لضمان عدم استخدام الشريط الساحلي لانطلاق عمليات عابرة للحدود. (Melvin, 2019)

رابعاً: الصين.. استراتيجية "طوق اللؤلؤ" وحماية مبادرة الحزام والطريق

يمثل البحر الأحمر الحلقة الأهم في التحول التاريخي للصين من قوة قارية إلى قوة بحرية عالمية وفق عقيدة "الدفاع في أعالي البحار"، للدوافع التالية:

- حماية مبادرة الحزام والطريق: يُعد البحر الأحمر الممر الإلزامي لـ "طريق الحرير البحري"، حيث استثمرت الصين مليارات الدولارات في تطوير الموانئ على طول السواحل الأفريقية والآسيوية (نظرية "طوق اللؤلؤ") لحماية هذا الشريان التجاري. (Sun, 2020)
- القاعدة العسكرية في جيبوتي: شكل افتتاح القاعدة الصينية في جيبوتي عام 2017 نقطة تحول جيواستراتيجية، فهذه القاعدة المجهزة بشكل متقدم تمنح الجيش الصيني القدرة على إظهار القوة والتدخل السريع لحماية المصالح بعيداً عن البر الرئيسي. (Melvin, 2019)
- أمن الاستثمارات وحماية الرعايا: أدركت بكين ضرورة امتلاك ذراع عسكرية لحماية استثماراتها الضخمة ورعاياها في أفريقيا، خاصة بعد الاضطرابات التي واجهتها خلال عمليات الإجلاء من دول النزاعات كليبيا واليمن. (Lons et al., 2020)

خامساً: الدب الروسي.. البحث عن المياه الدافئة واستعادة النفوذ

تستند الدوافع الروسية إلى رغبة سياسية وأمنية جامحة لاستعادة مكانة الدولة العظمى في ظل موارد اقتصادية محدودة على النحو التالي:

- الوصول للمحيطات: وفقاً للعقيدة البحرية الروسية، تعتبر موسكو أن البحر الأحمر محور ارتكاز لكسر الطوق الجغرافي الغربي، وربط نفوذها في شرق المتوسط (طرطوس) بالمحيط الهندي (Ramani, 2021).
- معركة "بورتسودان": تخوض روسيا ماراثوناً دبلوماسياً لتأمين اتفاقية لإنشاء مركز دعم لوجستي بحري في بورتسودان، ليكون بمثابة محطة متقدمة للغواصات والقطع البحرية الروسية في المحيط الهندي. (De Waal, 2018)

- الانخراط غير المتماثل والمزاحمة الجيوسياسية: تعوض روسيا محدودية تواجدها البحري التقليدي بالانتشار البري عبر "الفيلق الأفريقي" في دول الساحل والسودان لتأمين الموارد الاقتصادية. وترى في البحر الأحمر ساحة مناسبة لاستفزاز القوى الغربية بتكلفة منخفضة واكتساب أوراق مساومة في ملفات أخرى. (Lons et al., 2020)

سادساً: القوى الأوروبية (فرنسا، إيطاليا، ألمانيا).. الأمن الشامل والمصالح المركبة

تمتلك الدول الأوروبية تقاطعات تاريخية، ومصالح اقتصادية، وتهديدات أمنية مباشرة تدفعها للانخراط بقوة في عسكري الممر الأحمر، فمثلاً:

- فرنسا (محور جيپوتي): تمتلك فرنسا الحضور الأوروبي الأكثر تجذراً مستندة إلى اتفاقيات مع جيپوتي، فتنظر فرنسا إلى البحر الأحمر كامتداد أمني لأوروبا وبوابة لمصالحها في المحيط الهندي، وتستخدم تواجدها لدعم مكافحة الإرهاب في الساحل. (Melvin, 2019)

إيطاليا (أمن الطاقة): بعد التخلي عن الغاز الروسي، تعتمد الصناعة الإيطالية على تدفقات الطاقة القادمة عبر باب المندب. كما تشارك إيطاليا في جيپوتي لحماية هذه الإمدادات ومراقبة شبكات الهجرة غير الشرعية. (Cordesman, 2019)

- ألمانيا (الاقتصاد التصديري): نظراً لاعتماد اقتصادها على التصدير وسلسلة سلاسل التوريد، انخرطت ألمانيا بفعالية في العمليات الدفاعية الأوروبية (مثل عملية أسبيدس) لحماية السفن التجارية من الهجمات، مما يعكس تحولاً استراتيجياً في عقيدتها الأمنية. (Stigant & Murray, 2022).

- المقاربة الأوروبية الشاملة: تجمع الدوافع الأوروبية بين القوة الصلبة البحرية والقوة الناعمة من خلال دعم برامج التنمية في القرن الأفريقي لمعالجة الجذور العميقة للاضطراب الأمني كالتطرف والقرصنة. (Stigant & Murray, 2022)

المبحث الثاني

خريطة التواجد العسكري وتعدد الفواعل في الإقليم

لم تعد ظاهرة "العسكرة" (Militarization) في حوض البحر الأحمر ومضيق باب المندب والقرن الأفريقي تقتصر على المفهوم التقليدي المتمثل في تسيير الدوريات البحرية المؤقتة، أو تشكيل تحالفات بحرية عابرة لمكافحة القرصنة وتأمين خطوط الشحن. لقد شهد العقد الأخير تحولاً استراتيجياً عميقاً نحو "العسكرة الصلبة" (Hard Militarization)، والتي تتجسد في بناء قواعد عسكرية دائمة، واستئجار موانئ ذات طابع أممي مزدوج، ونشر منظومات تسليح استراتيجية متقدمة. هذا التحول جعل من الإقليم واحدة من أكثر المناطق الجيوبوليتيكية كثافة عسكرية في العالم. ومما زاد المشهد تعقيداً هو كسر احتكار الجيوش النظامية لاستخدام القوة البحرية، مع الصعود المؤثر والخطير للفواعل المسلحة من دون الدول (Non-State Actors)، والتي أثبتت قدرتها على ممارسة سياسة "المنع والحرمان" (Anti-Access/Area Denial) بتكلفة منخفضة وتأثير استراتيجي هائل. (Cordesman, 2019).

ومن ثم يهدف هذا المبحث إلى تشرح خريطة هذا التواجد العسكري المعقد، وتحليل أدوار الفاعلين الدوليين والإقليميين والمحليين فيه.

أولاً: الكثافة القاعدية والتزام الاستراتيجي في القرن الأفريقي (جيبوتي كنموذج)

تُعد دولة جيبوتي -بمساحتها الصغيرة التي لا تتجاوز 23 ألف كيلومتر مربع وموقعها الحاكم على الضفة الغربية لمضيق باب المندب- الساحة الأكثر وضوحاً لتجلي ظاهرة التزامح العسكري الدولي. لقد تحولت إلى "مختبر جيوسياسي" فريد من نوعه، حيث تستضيف أراضيها قواعد عسكرية لخمسة قوى دولية كبرى، بعضها في حالة خصومة أو تنافس استراتيجي مباشر، مما يخلق بيئة أمنية بالغة الحساسية (Melvin, 2019).

- الولايات المتحدة الأمريكية (معسكر ليمونيه): يُعد التواجد الأمريكي في جيبوتي حجر الزاوية في الهيكل الأمني الغربي في المنطقة. "معسكر ليمونيه" هو القاعدة العسكرية الأمريكية الدائمة الوحيدة في القارة الأفريقية، وتخضع إدارياً للقيادة العسكرية في أفريقيا (AFRICOM)، مع تقديم دعم عملياتي مكثف للقيادة المركزية (CENTCOM) تستضيف القاعدة أكثر من 4000 من

الأفراد، وتُعد منصة انطلاق حيوية لعمليات الطائرات بدون طيار (الدرونز) لضرب التنظيمات الإرهابية في الصومال واليمن. ولا يقتصر دور القاعدة على مكافحة الإرهاب، بل يمتد ليكون نقطة ارتكاز استراتيجية لضمان التفوق الجوي والبحري الأمريكي ومراقبة حركة الأساطيل المنافسة (Lefebvre, 2021).

- **الصين (قاعدة جيش التحرير الشعبي للخدمات اللوجستية):** شكل افتتاح القاعدة الصينية في جيبوتي عام 2017 زلزالاً جيواستراتيجياً، إذ مثلت أول قاعدة عسكرية لبكين خارج حدودها. ورغم الخطاب الرسمي الصيني الذي يسميها "مرفق دعم لوجستي"، إلا أن البنية التحتية المحصنة للقاعدة (بما في ذلك منشآت تحت الأرض لحماية الذخائر والعمليات السيبرانية)، وتطوير رصيفها البحري لاستيعاب الغواصات وحاملات الطائرات، تخبر قصة مختلفة (Sun, 2020). يبعد هذا المرفق أميالاً قليلة عن القاعدة الأمريكية، مما أسس لحالة من "حرب الاستخبارات" والاحتكاك المباشر، ويتترجم هذا التواجد صعود الصين كقوة بحرية عالمية (Stigant & Murray, 2022).

- **فرنسا (ضمان المجال الحيوي الفرانكفوني):** تنطلق فرنسا من إرث تاريخي في جيبوتي بموجب اتفاقيات دفاع مشترك. تضم القوات الفرنسية المتمركزة حوالي 1500 عسكري، وتتمتع بتسهيلات بحرية وجوية واسعة (Melvin, 2019). ويمثل هذا التواجد نقطة دعم متقدمة للعمليات الفرنسية في منطقة الساحل والصحراء، وتأمين المصالح الاقتصادية الأوروبية في المحيط الهندي، وتأكيد قدرة باريس على قيادة مهام بحرية أوروبية مستقلة.

- **اليابان (الكسر التاريخي للقيود الدستورية):** في تطور لافت، افتتحت اليابان عام 2011 قاعدتها في جيبوتي، وهي الأولى لقواتها خارج أراضيها منذ الحرب العالمية الثانية. كان المبرر الأولي لمكافحة القرصنة، لكن بقاء القاعدة وتوسيعها يعكس إدراكاً يابانياً بضرورة التواجد المباشر لحماية خطوط إمدادات الطاقة القادمة من الخليج، وموازنة التمدد الصيني (Ramani, 2021).

- **إيطاليا وإسبانيا (تسهيلات الدعم والمهام الأوروبية):** عززت إيطاليا حضورها عبر بناء قاعدة دعم في جيبوتي لتوفير الإسناد اللوجستي لعملياتها البحرية والجوية، بدافع تأمين إمدادات الطاقة ومكافحة شبكات الهجرة غير الشرعية، بالإضافة إلى دعم القوة البحرية للاتحاد الأوروبي. كما

تستفيد إسبانيا من تسهيلات مماثلة، مما يجعل جيبوتي بمثابة محطة استراتيجية للحلفاء الغربيين. (Cordesman, 2019).

ثانياً: الانخراط الإقليمي والقواعد المستحدثة (سباق النفوذ لدول الجوار الأوسع)

لم تقف القوى الإقليمية موقف المتفرج أمام هذا الاندفاع الدولي. فقد أدركت دول أخرى أن أمنها القومي يرتبط بالديناميكيات الأمنية في هذا الممر، مما دفعها للانخراط وبناء مراكز نفوذ.

• تركيا واستراتيجية النفوذ الممتد (النموذج الصومالي): تبنت أنقرة استراتيجية للعودة إلى الفضاء الأفريقي تجلت في بناء "معسكر طركسوم" في العاصمة الصومالية مقديشو عام 2017. (Lons et al., 2020) ويُعد هذا المعسكر أكبر منشأة تدريبية لتركيا في الخارج. وفي حين يهدف ظاهرياً لبناء الجيش الصومالي، إلا أنه يمنح تركيا موطن قدم حاكم على مدخل المحيط الهندي وخليج عدن. وقد تعزز ذلك باتفاقيات دفاعية واسعة (2024) تمنح البحرية التركية صلاحيات حماية المياه الصومالية، وذلك بهدف محاصرة النفوذ المحتمل للخصوم الإقليميين وتأمين أسواق للصناعات الدفاعية التركية.

• الحضور الخفي والمراقبة الاستخباراتية (إسرائيل وإيران): تتواجد قوى أخرى بأساليب غير معلنة. فإسرائيل، التي يعتبر البحر الأحمر متنفسها التجاري عبر ميناء إيلات، تنخرط في استراتيجيات مراقبة في دول كإريتريا لرصد خطوط تهريب الأسلحة لوكلائها الإقليميين (الزهراني، 2022). في المقابل، تسعى إيران لتسيير سفن استخباراتية بغطاء تجاري (مثل "سافيز" و"بهشاد") في مياه البحر الأحمر لتوفير الدعم اللوجستي وتوجيه المعلومات لوكلائها، مما يرفع من درجة التوتر وحروب الظل البحرية. (Knights, 2024)

ثالثاً: الفواعل المسلحة من دون الدول وتحولات الحرب البحرية

التحول الأكثر راديكالية في البحر الأحمر لم يأت من الدول الكبرى، بل من صعود الحركات المسلحة التي أسقطت احتكار الجيوش لأسلحة الردع البحري ومثلت تهديدات على النحو التالي:

• جماعة الحوثيين والانتقال لـ "الحرب البحرية غير المتماثلة": شكلت الحرب في اليمن نقطة الانعطاف الحاسمة. في حين سيطرة الحوثيين على موانئ الساحل الغربي لليمن (كالحديدة) حولت

التهديد من "القرصنة الجنائية" إلى "توظيف جيوسياسي عقائدي"، حيث يُستخدم تعطيل الملاحة كأداة ضغط استراتيجي لفك الحصار أو التدخل في ملفات إقليمية كبرى. (Knights, 2024)

- ترسانة الحرب الهجينة: تكمن خطورة هذا الفاعل في امتلاكه ترسانة متقدمة تشمل:

1. الزوارق المُسيّرة المفخخة: قوارب سريعة محملة بالمتفجرات يصعب رصدها، وتمثل تهديداً مميتاً للفرقاطات.
 2. الصواريخ الباليستية المضادة للسفن: يُعد الحوثيون الفاعل غير الدولاتي الوحيد تقريباً الذي يستخدم صواريخ باليستية لاستهداف سفن متحركة، مما يربك الحسابات العسكرية للجيش النظامية.
 3. الطائرات المُسيّرة الانتحارية: استخدام أسراب رخيصة لاستنزاف دفاعات السفن الحربية الغربية المكلفة، مما يفرض معادلة استنزاف غير متكافئة. (World Bank, 2024)
 4. الألغام البحرية: النشر العشوائي للألغام في مضيق ضيق يمثل تهديداً ملاحياً مستداماً.
- تغيير قواعد الاشتباك وتشكيل التحالفات: أجبرت هذه "القوة التعطيلية" القوى العظمى على تغيير قواعد الاشتباك وتشكيل تحالفات مثل "حارس الازدهار" و"أسيدس" الأوروبية. ورغم التفوق التقني الغربي، وجدت هذه الأساطيل نفسها في وضع "دفاعي تفاعلي" مستنزف أمام مليشيا تتبنى عقيدة لا مركزية مرنة. (Lefebvre, 2021)

رابعاً: التداعيات الاستراتيجية لتعدد الفواعل

إن هذا الخليط غير المتجانس من قواعد القوى العظمى، وتدخلات القوى الإقليمية، وصعود الفواعل المسلحة، يخلق بيئة من الانفلات الجيوسياسي. فلم يعد البحر الأحمر خاضعاً لتنظيم أمني إقليمي متماسك؛ بل تحول إلى رقعة شطرنج معقدة تتجاوز تهديداتها قدرة أي دولة منفردة على الاستجابة.

لقد أدى هذا التعدد إلى تآكل خطير في مفهوم "السيادة الوطنية". فالدول الهشة في القرن الأفريقي تجد نفسها مضطرة للتنازل عن أجزاء من سيادتها مقابل عوائد الإيجار للقواعد العسكرية. وفي الوقت ذاته، يفرض هذا التواجد واقعاً يحد من خيارات السياسة الخارجية للدول العربية المشاطنة، ويضعها تحت

ضغط مستمر لتطوير قدراتها العسكرية وتحمل تكلفة اقتصادية باهظة (عبد الفتاح، 2021). إن فهم خريطة هذا التواجد هو المدخل الأساسي لبلورة استراتيجية أمنية إقليمية قادرة على استعادة حق الدول المشاطئة في إدارة وحماية مجالها الحيوي.

المبحث الثالث

التأثيرات الاستراتيجية لعسكرة البحر الأحمر على الأمن القومي للدول المشاطئة

ينطلق التحليل الاستراتيجي لتأثيرات العسكرة الدولية في البحر الأحمر من حقيقة أساسية في علم الجيوبوليتيك: "إن أمن الممرات المائية المغلقة أو شبه المغلقة هو جزء لا يتجزأ من الأمن القومي الشامل للدول المشاطئة لها". فلقد أدى التزاحم العسكري الكثيف للقوى العظمى (الولايات المتحدة، الصين، روسيا، وفرنسا)، بالإضافة إلى الانخراط النشط للقوى الإقليمية وتساعد أدوار الفواعل المسلحة من دون الدول، إلى فرض طوق جيواستراتيجي ضاغط على مقتضيات الأمن القومي للدول العربية والأفريقية المطلة على هذا الممر (مصر، السعودية، السودان، الأردن، اليمن، جيبوتي، إريتريا، والصومال).

لم يعد هذا التواجد العسكري مجرد آلية لحماية حرية التجارة كما يُعلن في الخطابات الدبلوماسية، بل تحول إلى عامل هندسة عكسية للبيئة الأمنية، حيث يتم تفكيك منظومة "الأمن التعاوني" الإقليمي واستبدالها ببيئة قائمة على "التنافس الصفري". ويمكن تفكيك وتحليل هذا الانكشاف الاستراتيجي الذي تعانيه الدول المشاطئة عبر ثلاثة أبعاد رئيسية متداخلة:

أولاً: التداخيات الأمنية والعسكرية (المعضلة الأمنية، تصدير الصراعات، وسباق التسلح)

يُعد البُعد الأمني هو الأكثر إلحاحاً وخطورة في تقييم تداخيات العسكرة، حيث تجد الدول المشاطئة نفسها في قلب عاصفة من التهديدات التقليدية وغير المتماثلة، وهو ما يتجلى في المسارات التالية:

1- تجسيد "المعضلة الأمنية": (The Security Dilemma) "تطرح الكثافة العسكرية غير المسبوقة في البحر الأحمر ما يسميه منظرو العلاقات الدولية الكلاسيكية (مثل جون هيرز وروبرت جيرفيس) بـ "المعضلة الأمنية". وتتمثل هذه المعضلة في أن الإجراءات التي تتخذها القوى الدولية لزيادة أمنها (عبر بناء قواعد عسكرية وتكديس الأسلحة في جيبوتي والقرن الأفريقي بحجة حماية الملاحة) تولد تلقائياً شعوراً عميقاً بانعدام الأمن والتهديد لدى الدول الإقليمية المشاطئة. (Cordesman, 2019) هذا التهديد الكامن

يدفع الدول العربية الرئيسية، وفي مقدمتها مصر والسعودية، إلى تبني عقائد هجومية-دفاعية جديدة والدخول في "سباق تسلح بحري" إقليمي موازٍ ومكلف لتعويض الانكشاف الاستراتيجي، وهو ما يستنزف موارد ضخمة كانت مخصصة للتنمية (عبد الفتاح، 2021).

2- تحويل البحر الأحمر إلى مسرح لـ "حروب الوكالة: (Proxy Wars) ": لم تعد الصراعات في البحر الأحمر صراعات محلية، بل تم تدويلها بالكامل. فأصبحت مياه البحر الأحمر والقرن الأفريقي امتداداً جغرافياً لتصفية الحسابات الجيوسياسية بين القوى الكبرى. على سبيل المثال، التوترات بين الولايات المتحدة وإسرائيل من جهة، وإيران ووكلائها (خاصة جماعة الحوثيين) من جهة أخرى، فلقد حولت مسارات التجارة المدنية إلى ساحة رماية مفتوحة. حيث يؤدي أي تصعيد أو "احتكاك عرضي" بين هذه القوى المحتكمة لترسانات مدمرة إلى شلل فوري في أمن السواحل العربية (الزهراني، 2022). وبالتالي إن تحول المنطقة إلى ساحة لـ "حروب الظل (Shadow Wars) "، سواء عبر استهداف السفن التجارية والنفطية أو العمليات الاستخباراتية التخريبية، يضع الدول المشاطئة في موقف دفاعي مستمر، حيث تدفع ثمن صراعات لا ناقة لها فيها ولا جمل.

3- تعقيد بيئة التهديدات وظهور "التهديدات الهجينة: (Hybrid Threats): أدت العسكرة الدولية، مصحوبة بانهايار مؤسسات الدولة في بعض دول القرن الأفريقي واليمن، إلى بيئة مثالية لازدهار الجريمة المنظمة العابرة للحدود وتجارة السلاح. فالكثافة العسكرية لم تمنع تهريب الأسلحة المتقدمة (مثل الطائرات المسيّرة ومكونات الصواريخ الباليستية) إلى الفواعل العنيفة. (Knights, 2024) والأخطر من ذلك هو طمس الخطوط الفاصلة بين "التهديدات التقليدية" (دول ضد دول) و"التهديدات غير النمطية" (إرهاب، مليشيات، قرصنة). فاستخدام الحوثيين للألغام البحرية التائهة، والزوارق المسيّرة المفخخة، يشكل تهديداً وجودياً للبنى التحتية الساحلية للدول المشاطئة (مثل محطات تحلية المياه في السعودية، والموانئ التجارية المصرية والسودانية).

4- التأثير على التوازن الاستراتيجي الإقليمي: إن بناء تركيا لقواعد عسكرية في الصومال، ومحاولات روسيا التغلغل في بورتسودان، والتواجد الإيراني الخفي عبر السفن الاستخباراتية، يكسر الطوق الأمني العربي التقليدي. فهذا التواجد يسمح لقوى من خارج دائرة دول الجوار المباشر بامتلاك أوراق مساومة

عسكرية قادرة على خنق المجال الحيوي العربي من الجنوب، مما يضعف قدرة النظام الإقليمي العربي على الردع وحماية حدوده الجنوبية.

ثانياً: التداخيات السياسية والسيادية (تآكل السيادة، والاستقطاب، والتبعية)

يتجاوز التأثير العسكري حدود القوة الصلبة ليضرب في صميم البناء السياسي والمؤسسي للدول المشاطئة، وتحديدًا دول النطاق الأفريقي، مما يفرز تداخيات سياسية خطيرة تمتد آثارها لكامل الإقليم كالتالي :

1- الأمن الريعي " وتآكل السيادة الوطنية: تعاني العديد من دول القرن الأفريقي (مثل جيبوتي، الصومال، وإريتريا) من هشاشة اقتصادية ومؤسسية. فلقد أدت ظاهرة بناء القواعد الأجنبية إلى نشوء ما يمكن تسميته بـ "الأمن الريعي" أو "دبلوماسية القواعد العسكرية"، حيث تعتمد اقتصاديات بعض هذه الدول بشكل شبه كلي على عوائد الإيجارات المالية التي تدفعها القوى العظمى (جيبوتي مثلاً تجني مئات الملايين من الدولارات سنوياً من تأجير أراضيها لأمريكا، الصين، وفرنسا). وهذا الاعتماد المفرط يحول هذه الدول إلى حالة من "الزبائنية السياسية (Clientelism)"، حيث تصبح قراراتها السيادية والسياسية مرتهنة تماماً لإرادة الممولين الخارجيين. (De Waal, 2018) وإن فقدان حرية القرار السياسي في هذه الدول يجعل سواحلها مفتوحة للتوظيف العسكري الأجنبي ضد مصالح جيرانها العرب والأفارقة.

2- فخ الاستقطاب الدولي (The Polarization Trap) : في ظل التنافس الاستراتيجي الحاد (خاصة بين الولايات المتحدة والصين، وبين الغرب وروسيا)، تتعرض الدول العربية والأفريقية المشاطئة لضغوط هائلة للاصطفاف وراء هذا المعسكر أو ذاك، فتُجبر الدول على الدخول في "لعبة محصلتها صفر (Zero-Sum Game)"، حيث يُنظر إلى أي تعاون اقتصادي أو تكنولوجي مع الصين على أنه تهديد للأمن القومي الأمريكي، والعكس صحيح. (Lons et al., 2020) هذا الاستقطاب يضعف من قدرة الدول الإقليمية على تبني سياسات خارجية مستقلة أو متوازنة (Hedging Strategies)، ويحشرها في زاوية التبعية للتحالفات العسكرية الأجنبية لحماية مصالحها.

3- تفكيك وهشاشة العمل الإقليمي المشترك: إن التدخلات الخارجية تخلق انقسامات سياسية حادة بين الدول المشاطئة نفسها، بناءً على ولاءات كل دولة وارتباطاتها الأمنية بالخارج. هذا الواقع يمثل العقبة

أمام نجاح المبادرات المؤسسية الإقليمية، وفي مقدمتها "مجلس الدول العربية والأفريقية المشاطئة للبحر الأحمر وخليج عدن" (الذي أُسس في الرياض عام 2020). فرغم أهمية هذا المجلس كإطار نظري لتحقيق الأمن الجماعي الإقليمي، إلا أن الاختراقات الأجنبية للقرار السياسي في دول القرن الأفريقي، وتضارب المصالح الإقليمية، يجعلان من الصعب تحويل هذا المجلس إلى "تحالف أممي وعسكري فاعل" قادر على طرد النفوذ الأجنبي أو حتى تقنينه (آل سعود، 2021). فالتواجد الخارجي يعتمد إبقاء المنطقة في حالة تشرذم (Divide and Rule) لضمان استمرار الحاجة لوجوده كـ "ضامن وحيد" للأمن.

ثالثاً: التداعيات الاقتصادية والجيو-اقتصادية (ضرب مقدرات التنمية وأمن الموارد)

البحر الأحمر ليس مجرد مسرح عسكري، بل هو "شريان اقتصادي" حرج، وإن العسكرة والتوترات المرافقة لها توجه ضربات هيكلية لاقتصادات الدول المشاطئة، وتجهض طموحاتها التنموية الكبرى على النحو التالي:

1 - شلل الممرات الملاحية وانهيار العوائد السيادية (أزمة قناة السويس): التأثير الاقتصادي الأكثر تدميراً ومباشرة يقع على عاتق الدول التي تعتمد إيراداتها القومية على عبور السفن، وفي مقدمتها مصر. لقد أثبتت أزمة الهجمات الحوثية على الشحن التجاري (بدءاً من أواخر 2023) أن التواجد العسكري الغربي الكثيف (عملية حارس الازدهار) لم يستطع توفير الأمان الكافي لشركات الشحن العالمية. وأدى هذا التوتر إلى ارتفاع جنوني في تكاليف الشحن وأقساط "تأمين مخاطر الحرب (War Risk Premiums)"، مما دفع كبريات خطوط الملاحة العالمية (مثل ميرسك، وهاباج لويد، وإم إس سي) إلى تحويل مسارات سفنها بالكامل للالتفاف حول القارة الأفريقية (طريق رأس الرجاء الصالح)، وهذا التحول الجغرافي القسري أدى إلى تراجع إيرادات قناة السويس المصرية بنسب قاسية تراوحت بين 40% إلى 50% في فترات ذروة الأزمة، وهو ما يشكل ضربة قاصمة لمصدر رئيسي للعملة الصعبة ولشريان أساسي للاقتصاد المصري (World Bank, 2024).

2- تقويض المشروعات التنموية الكبرى (عرقلة الرؤى الاقتصادية): تسعى الدول المشاطئة، وتحديداً المملكة العربية السعودية ومصر، إلى تحويل سواحل البحر الأحمر من مساحات جغرافية مهملة إلى مراكز جذب استثماري ولوجستي وسياحي عالمي. تعتمد رؤية السعودية 2030 بشكل أساسي على ساحل البحر

الأحمر من خلال مشروعات عملاقة لا مثيل لها عالمياً، مثل مشروع "نيوم (NEOM)"، و"مشروع البحر الأحمر" السياحي المتكامل. وفي مصر، تُعول الدولة على "المنطقة الاقتصادية لقناة السويس" كقاطرة للصناعة والتصدير. هذه المشروعات الجيو-اقتصادية الضخمة تتطلب بيئة أمنية مستقرة للغاية لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة. (Stigant & Murray, 2022) (FDI)، وإن تحول البحر الأحمر إلى منطقة عسكرية ملتبته، وتطايير الصواريخ والمسيرات فوق مياهه، يرفع من "مؤشر المخاطرة القُطرية (Country Risk)"، ويخلق بيئة طاردة لرؤوس الأموال الاستثمارية والسياحية، مما يهدد بتأخير أو إجهاض هذه الرؤى التنموية الطموحة.

3-تهديد "الاقتصاد الأزرق" والأمن البيئي: إن الكثافة العسكرية، مقرونة باستخدام الفواعل المسلحة لأسلحة غير دقيقة، ترفع من احتمالات وقوع كوارث بيئية مدمرة. ويتمثل التهديد الأكبر في استهداف ناقلات النفط والمواد الكيميائية. وغرق أي ناقلة نفطية، أو تسرب حمولتها (كما كان يُخشى من خزان النفط العائم "صافر" قبالة السواحل اليمنية، أو استهداف السفن المحملة بالأسمدة)، ما من شأنه أن يتسبب في دمار لا رجعة فيه للشعاب المرجانية الفريدة في البحر الأحمر، والتي تعد أساساً لقطاع السياحة البيئية في مصر والسعودية والأردن. علاوة على ذلك، يمثل الصيد الساحلي مصدر الرزق الأساسي لملايين السكان في الدول المشاطئة (خاصة في السودان واليمن والقرن الأفريقي). كما أن التلوث البيئي الناتج عن النشاط العسكري أو التسرب النفطي يقضي على الثروة السمكية، مما يهدد بـ "أمن غذائي" خطير، ويدفع بالآلاف الصيادين إلى دائرة الفقر والبطالة، ليصبحوا لاحقاً لقمة سائغة لشبكات الجريمة والقرصنة والتنظيمات الإرهابية، مما يُعيد إنتاج دورة انعدام الأمن من جديد. (EIA, 2023)

المبحث الرابع

استراتيجيات المواجهة وبناء القدرات الذاتية للدول المشاطئة

أمام الانكشاف الاستراتيجي الذي فرضته عسكرة البحر الأحمر، والتدخلات المباشرة للقوى العظمى، وتصاعد تهديدات الفواعل المسلحة، أدركت الدول العربية المركزية المشاطئة (وفي طليعتها المملكة العربية السعودية وجمهورية مصر العربية) أن الاعتماد على المظلات الأمنية الخارجية لم يعد خياراً استراتيجياً صالحاً. فالقوى الدولية تدير الأزمات في البحر الأحمر بما يخدم تنافسها الجيوسياسي، وليس بالضرورة

بما يحقق أمن واستقرار الإقليم. ومن هنا، برزت حاجة وجودية للانتقال من حالة "رد الفعل" السلي والاعتماد المتبادل غير المتكافئ، إلى مرحلة "الردع النشط" وبناء القدرات الذاتية. وتسعى هذه الاستراتيجيات إلى استعادة زمام المبادرة، وتحويل البحر الأحمر من ساحة للصراعات الدولية إلى "بحيرة أمن تعاوني" تديرها دولها. ويتمحور هذا التوجه الاستراتيجي حول مسارات متوازية تشمل المؤسسة الإقليمية، والتحديث العسكري الصلب، وتوظيف أدوات القوة الناعمة والدبلوماسية التنموية.

أولاً: المؤسسة الإقليمية وتطويرها كالأمن الجماعي

تاريخياً، عانى البحر الأحمر من فراغ مؤسسي وأمني، حيث غابت المنظومة الإقليمية القادرة على جمع الدول المشاطئة تحت مظلة واحدة، مما سهل للقوى الخارجية التدخل وبناء التحالفات الانفرادية. لمواجهة هذا الخلل الهيكلي، اتجهت الدول المعنية نحو مؤسسة أمن البحر الأحمر من خلال:

1- تأسيس "مجلس الدول العربية والأفريقية المشاطئة للبحر الأحمر وخليج عدن": شهدت العاصمة السعودية الرياض في يناير 2020 لحظة فارقة بتوقيع ميثاق تأسيس هذا المجلس، والذي يضم ثماني دول (السعودية، مصر، الأردن، السودان، اليمن، جيبوتي، الصومال، وإريتريا). يمثل هذا المجلس أهم خطوة مؤسسية متقدمة ملء الفراغ الأمني الإقليمي. وتنطلق فلسفة المجلس من مبدأ "حصريّة الأمن"، أي أن أمن البحر الأحمر هو مسؤولية دوله المشاطئة فقط، وذلك بهدف صياغة رؤية مشتركة تمنع تحول المنطقة إلى ساحة نفوذ للقوى من خارج الإقليم (آل سعود، 2021). ويهدف الكيان إلى تعزيز التعاون السياسي، الاقتصادي، والأمني، وتقديم جبهة موحدة في مواجهة التهديدات الخارجية والقرصنة والتخريب.

2- تحديات تفعيل هيكل الأمن الجماعي: رغم الأهمية الاستراتيجية لتأسيس المجلس، إلا أنه يواجه تحديات بنيوية تعرقل تحوله إلى "تحالف أمني وعسكري صلب". ومن أبرز هذه التحديات التباين في القدرات الاقتصادية والعسكرية بين أعضائه، والهشاشة السياسية التي تعاني منها بعض دول القرن الأفريقي واليمن. بالإضافة إلى ذلك، فإن الارتباطات المسبقة لبعض هذه الدول باتفاقيات تأجير قواعد عسكرية للقوى الكبرى يحد من استقلالية قرارها داخل المجلس. لذلك، يؤكد الخبراء أن التحدي الأكبر يكمن في تطوير "هيكل قيادة عسكرية مشتركة"، أو قوة تدخل سريع بحرية (عربية-أفريقية) قادرة على

فرض واقع أمني ملموس في المضائق، مما يسحب الذريعة التي تستخدمها الأساطيل الغربية لفرض تواجدها. (Stigant & Murray, 2022)

ثانياً: التحديث الاستراتيجي للقدرات البحرية والتحول نحو عقيدة "الردع النشط"

الركيزة الثانية والأكثر صلابة في استراتيجية المواجهة تتمثل في التحديث الشامل للترسانة العسكرية. فلقد تخلت الدول المركزية عن العقيدة العسكرية البحرية التقليدية التي كانت تقتصر على "الدفاع الساحلي" (Brown-Water Navy)، وانتقلت نحو عقيدة "القوة البحرية الممتدة (Green and Blue-Water Navy)" (Capabilities)، القادرة على العمل في أعالي البحار وحماية خطوط الإمداد خارج المياه الإقليمية.

1- مصر: أسطول الجنوب وحماية العمق الاستراتيجي: تركز العقيدة العسكرية المصرية الجديدة على قاعدة أن "الأمن القومي المصري يبدأ من باب المنذب جنوباً". ولقد ترجمت القيادة المصرية هذه العقيدة من خلال إعادة هيكلة شاملة للقوات البحرية، وتمثلت في تدشين "أسطول الجنوب" كقوة ضاربة مستقلة مخصصة حصرياً لمسرح عمليات البحر الأحمر. حيث توج هذا التحديث بافتتاح قاعدة "برنيس" العسكرية (2020) على ساحل البحر الأحمر، والتي تُعد أكبر قاعدة عسكرية في المنطقة، ولا تقتصر أهمية "برنيس" على حجمها، بل في كونها قاعدة متكاملة (بحرية، جوية، برية) توفر لمصر قدرة فورية على التدخل السريع، وإظهار القوة، وتأمين الملاحة حتى مشارف القرن الأفريقي (عبد الفتاح، 2021). علاوة على ذلك، نوعت مصر مصادر تسليحها البحري، وامتلكت قدرات استراتيجية نوعية كحاملات المروحيات الهجومية (طراز ميسترال)، وغواصات الديزل الهجومية المتقدمة (طراز تايب 209 الألمانية)، وفرقاطات الشبحية، مما يمنحها تفوقاً نوعياً وقدرة على الردع المتبادل ضد أي تهديدات تقليدية أو هجينة تقترب من قناة السويس.

2- السعودية: تحديث الأسطول الغربي وحماية الجيو اقتصاد: بالموازاة مع التحرك المصري، شرعت المملكة العربية السعودية في عملية تحديث غير مسبوق لـ "الأسطول الغربي" المرابط في البحر الأحمر. هذا التحديث لا يرتبط فقط بالتهديدات الأمنية (كصواريخ ومسيرات الحوثيين)، بل يرتبط بحماية "المشروع الوطني الجيو اقتصادي". فرؤية السعودية 2030 تعتمد بشكل جوهري على ساحل البحر الأحمر من خلال مدن عملاقة ومشاريع سياحية واقتصادية) مثل مشروع نيوم NEOM، ومشروع البحر الأحمر. (لحماية

هذه الأصول الاستراتيجية المفتوحة على البحر، فلقد تعاقدت الرياض على فرقاطات متطورة وأنظمة دفاع جوي ساحلي، وزادت من وتيرة المناورات البحرية المشتركة. (Lefebvre, 2021)

3- المناورات المشتركة وتوحيد المفاهيم القتالية (الموج الأحمر): لتعزيز هذا الردع الذاتي، كثفت الدول المشاطئة من العمليات التدريبية المشتركة، وأبرزها مناورات "الموج الأحمر (Red Wave)" التي تستضيفها السعودية بمشاركة مصر والدول المشاطئة، وتهدف هذه المناورات إلى توحيد المفاهيم القتالية، وتبادل المعلومات الاستخباراتية، والتدريب على التصدي لهجمات الزوارق المُسيّرة المفخخة، والتعامل مع الألغام البحرية، مما يرفع من مستوى التنسيق العملياتي بين القوات البحرية العربية لتأمين الممر دون الحاجة للاستعانة بالأساطيل الأجنبية.

ثالثاً: الدبلوماسية التنموية والقوة الناعمة كأدوات للهندسة الأمنية

أدركت دوائر صنع القرار في القاهرة والرياض أن "القوة الصلبة" وحدها لا تكفي لاقتلاع النفوذ الأجنبي أو القضاء على البيئة الحاضنة للتهديدات. فالهشاشة الاقتصادية، والفقر، وانهيار البنى التحتية في دول القرن الأفريقي (الصومال، جيبوتي، وإريتريا) هي الثغرات التي تتسلل منها القوى الكبرى لإنشاء قواعد عسكرية، وتستغلها التنظيمات الإرهابية لتجنيد العناصر. (De Waal, 2018) ولمواجهة هذا الاختراق، بدأت العواصم العربية في تبني ما يُعرف بـ "الدبلوماسية التنموية" والاقتصادية التي اتخذت عدة أشكال منها:

1 - سلاح الاستثمارات المباشرة وتطوير الموانئ: تتمثل الاستراتيجية في تقديم بدائل اقتصادية وتنموية ميسرة لدول القرن الأفريقي لتقليل حاجتها لتأجير أراضيها للقوى الدولية. حيث ضخّت صناعات الاستثمار السيادية الخليجية، وشركات إدارة الموانئ العربية، استثمارات ضخمة في تطوير الموانئ في جيبوتي، الصومال، وإريتريا. كما قدمت مصر دعماً هندسياً وفنياً لتطوير البنى التحتية والمنشآت الحيوية في هذه الدول. والهدف الاستراتيجي هنا هو دمج هذه الدول في منظومة مصالح اقتصادية إقليمية متبادلة الأطراف، تجعل ارتباطها بالعمق العربي أقوى من ارتباطها بالقوى الخارجية المانحة. (Lons et al., 2020)

2- بناء قدرات مؤسسات الدولة الوطنية: (State-Building) لمنع تحول دول الساحل الأفريقي إلى منصات انطلاق للمليشيات المسلحة، نشطت الاستراتيجية العربية في تقديم الدعم المؤسسي لـ "إعادة بناء

الجيش الوطنية"، حيث تقدم مصر والسعودية برامج تدريب عسكرية، واستخباراتية، ولوجستية مكثفة لعناصر الجيش الصومالي وقوات خفر السواحل في جيبوتي واليمن. بغرض بناء قوة أمنية محلية متماسكة تضمن حماية السواحل من الداخل، وتقضي على الجريمة المنظمة، وتسقط المبرر الغربي للتواجد العسكري المباشر بحجة مكافحة الإرهاب.

3-الدبلوماسية الإنسانية والتعليمية: تمثل القوة الناعمة (Soft Power) سلاحاً بعيد المدى، حيث تُستخدم المساعدات الإنسانية الإغاثية، وبناء المستشفيات، وتقديم المنح الدراسية للطلاب الأفارقة في الجامعات المصرية والسعودية، كأدوات لخلق نخبة سياسية وعسكرية في القرن الأفريقي تدين بالولاء الثقافي والسياسي للعمق العربي، وهذه القوة الناعمة تساهم في تغيير الصورة النمطية، وتعزز من التلاحم الشعبي الذي يدعم القرارات السياسية الرامية لتقليص الوجود العسكري الأجنبي. (Cordesman, 2019)

رابعاً: استراتيجيات التحوط والتحالفات الأمنية المرنة (Hedging Strategies)

في ظل تعقيد المشهد، تدرك الدول المشاطئة أن طرد القوى الدولية بشكل كامل أمر غير واقعي في المدى المنظور، نظراً لاختلال موازين القوى العالمية. لذا، تعتمد استراتيجيات مواجهة على "التحوط الاستراتيجي" (Strategic Hedging) الممثل في الآتي :

1-رفض الاستقطاب وتنويع الشراكات: ترفض مصر والسعودية الوقوع في فخ الاستقطاب بين معسكر (واشنطن وحلفائها) ومعسكر (بكين-موسكو). فقد حافظت هذه الدول على علاقات استراتيجية وعسكرية قوية مع الولايات المتحدة، وفي نفس الوقت، وسعت شراكاتها الاقتصادية والتسليحية مع الصين وروسيا. وهذا التنويع يمنع أي قوة عظمى من احتكار ورقة الضغط الأمني، ويمنح الدول العربية هامش مناورة واسعاً لفرض شروطها وحماية مصالحها السيادية في البحر الأحمر.

2-المشاركة المشروطة في التحالفات الدولية: تتعامل الدول العربية المشاطئة بحذر استراتيجي بالغ مع التحالفات البحرية التي تشكلها القوى الغربية (مثل عملية حارس الازدهار)، فهي تتجنب الانخراط الرسمي الكامل الذي قد يصورها كطرف في صراع وكالة أمريكي-إيراني، أو يورطها في مواجهات عسكرية مفتوحة مع الفواعل المسلحة لا تخدم استقرارها الداخلي. في المقابل، تشارك في القوات البحرية المشتركة (CMF)

في أطر محددة تركز حصرياً على مكافحة التهريب وتأمين الملاحة بعيداً عن الاستقطاب السياسي، مما يحفظ سيادتها ويؤكد حضورها في صياغة المشهد الأمني (الزهراني، 2022).

الخاتمة

لقد تجاوز البحر الأحمر مكانته التقليدية كطريق تجاري ليصبح إحدى أهم ساحات التنافس الاستراتيجي في النظام الدولي الراهن. حيث أن ظاهرة عسكرة البحر الأحمر وتكدس القواعد والقطع البحرية الدولية، وإن كانت تحمل لافتات حماية الملاحة ومكافحة الإرهاب والقرصنة، إلا أنها في جوهرها تعكس إعادة تموضع للقوى الكبرى لضمان النفوذ في مناطق الاختناق الجيوبوليتيكي. وهذا الوضع يفرض طوقاً استراتيجياً ضاغطاً على الدول العربية والأفريقية المشاطئة، حيث تتشابك التهديدات التقليدية للقوى الكبرى مع التهديدات غير النمطية التي تفرضها الفواعل المسلحة. فإن بقاء الدول المشاطئة في موقف المتلقي أو المستقبل لردود الأفعال الدولية لن يؤدي إلا إلى مزيد من تآكل سيادتها ومصالحها الاستراتيجية، وهو ما يفرض عليها تسريع خطوات التكامل الأمني والدفاعي الذاتي لانتزاع زمام المبادرة وحماية مجالها الحيوي.

التوصيات: بناء على الدراسة السابقة نستطيع أن نقدم بعض التوصيات الآتية:

1. تفعيل دور "مجلس الدول المشاطئة": تحويل المجلس من إطار تنسيقي تشاوري إلى تحالف أمني إقليمي يمتلك أدوات فاعلة، كقوة بحرية مشتركة (عربية-أفريقية) لتأمين الملاحة، مما يسقط الذرائع التي تستخدمها القوى الكبرى لفرض تواجدها.
2. تكامل استراتيجيات الموانئ: بناء شبكة لوجستية وتجارية متكاملة بين الموانئ السعودية والمصرية والسودانية والجيوبوتية لمنع التنافس السليبي الذي تستغله القوى الخارجية لاختراق الإقليم.
3. الدعم المؤسسي لدول القرن الأفريقي: تكثيف الدعم العربي لمؤسسات الدولة الوطنية في كل من الصومال والسودان واليمن، لمنع انزلاقها لمزيد من التفكك الذي يتيح للفواعل المسلحة السيطرة على السواحل.

4. تطوير القدرات التكنولوجية والاستخباراتية: التركيز على امتلاك تكنولوجيا المراقبة البحرية الذاتية والإنذار المبكر، لتعزيز الأمن السيبراني البحري ومواجهة تكتيكات الحرب غير المتماثلة التي تنتهجها الجماعات المسلحة.

5. صياغة ميثاق أممي إقليمي: وضع مدونة سلوك إقليمية ودولية صارمة تنظم تواجد القوات الأجنبية في المنطقة وفقاً للقانون الدولي، وتمنع استخدام أراضي الدول المشاطئة منطلقاً لعمليات عسكرية تهدد استقرار دول الجوار.

مصر

السودان

اليمن

قائمة المراجع

أولاً: المراجع باللغة العربية

- آل سعود، فيصل بن فرحان. (2021). *نحو رؤية استراتيجية لمجلس الدول العربية والأفريقية المشاطنة للبحر الأحمر وخليج عدن*. مجلة الدراسات الدبلوماسية، معهد الأمير سعود الفيصل.
- الزهراني، عبد الله. (2022). *التنافس الدولي في البحر الأحمر وتداعياته على الأمن القومي السعودي*. مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية.
- عبد الفتاح، خالد. (2021). *تطوير القدرات البحرية المصرية: الأبعاد الاستراتيجية وحماية المجال الحيوي*. كراسات استراتيجية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية.

ثانياً: المراجع باللغة الإنجليزية

- Cordesman, A. H. (2019). *The Strategic Importance of the Bab el-Mandeb Strait*. Center for Strategic and International Studies (CSIS).
- De Waal, A. (2018). *The Future of Ethiopia: Developmental State or Political Marketplace?* World Peace Foundation.
- EIA (U.S. Energy Information Administration). (2023). *World Oil Transit Chokepoints*. Washington, DC.
- Knights, M. (2024). *The Houthi Anti-Ship Campaign and the Evolution of Asymmetric Naval Warfare*. The Washington Institute for Near East Policy.
- Lefebvre, J. A. (2021). *U.S. Military Presence in the Red Sea Basin: Shifting Priorities*. Middle East Policy, 28(3), 112-127.
- Lons, C., Pelopidas, B., & Pinfari, M. (2020). *Regional Powers in the Horn of Africa: The GCC, Turkey, and Iran*. European Council on Foreign Relations.

- Melvin, N. (2019). *The Foreign Military Presence in the Horn of Africa Region*. Stockholm International Peace Research Institute (SIPRI) Background Paper.
- Ramani, S. (2021). *Russia's Geostrategic Push in the Red Sea and Horn of Africa*. Foreign Policy Research Institute.
- Stigant, S., & Murray, P. (2022). *The Militarization of the Red Sea: The EU's Role and Responses*. United States Institute of Peace (USIP).
- Sun, D. (2020). *China's Military Base in Djibouti: A New Normal in Chinese Foreign Policy?* Journal of Contemporary China.
- World Bank. (2024). *Global Economic Prospects: Shipping Disruptions in the Red Sea and Supply Chain Risks*. Washington, DC: World Bank Group.

السودان

اليمن